خطـــة ومـــوازنة عـــام ١٩٧٣(١)
عرض وتحليل

الدكتور احمد ابو اسماعيل
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ان ابرز ما تنطوى عليه ميزانية ١٩٧٣ انها تجيء مع بداية الخطـة العشرية للتنمية الاقتصادية وهى خطة متكاملة للنهوض الاقتصـــادى والاجتماعى فى العشر السنوات القادمة على خلاف ما جرى عليه العمل فى الاعوام التى تلت عدوان سنة ١٩٦٧ من تخطيط لفترة محدودة .

ومن ثم فان موازنة ١٩٧٣ موازنة هامة ، فهى توضح وتحدد معالم الطريق الى المستقبل ، ولذا فان معالجة هذه الموازنة يستدعى الحال منـا تحليل جوانبها المختلفة ، فدراستها تمثل فى نفس الوقت دراسة لجوانب الخطـة التى أوكل تنفيذها فى العام الاول منها الى الجهـــاز الادارى للحكومة والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها ، خاصة وان المفـروض ان تنفيذها — الذى يجب ان يعتمد اساسا على خطة عينية — انما يتم فى غيبة خطة مالية قومية وغيبة خطة استهلاك قومية .

خطة البحث :

القسم الاول : استعراض خطة وموازنة عام ١٩٧٣ :

اولا : الخطة :

(أ) الخطة العشرية .

(ب) خطة عام ١٩٧٣ .

ثانيا : الموازنة المالية للدولة عن عام ١٩٧٣ :

(أ) حجم الموازنة .

(ب) الموازنات الجارية : للجهاز الادارى الحكومى — للهيئات العامة — للمؤسسات الاقتصادية — لصناديق التمويل الخاصة .

---

(١) كتب هـذا المقال فى اواخر ديسمبر ١٩٧٢ عن خطـة وموازنة عام ١٩٧٣ لجمهورية مصر العربيـة .

(جـ) الاستخدامات الجارية ـ المصروفات الجارية .

(د) الموازنة الاستثمارية لعام ١٩٧٣ : موازنة التحويلات الرأسمالية ـ موازنة صندوق الطوارىء .

القسم الثانى : التقييم الاقتصادى والمالى للخطة والموازنة المالية لعام ١٩٧٣ :

١ ـ سياسة الأجور .

٢ ـ أولويات الاستثمار فى الخطة والموازنة :

توزيع الاستثمارات الثابتة بين القطاعين العام والخاص .

توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلط .

خلاصة البحث :

(أ) نتيجة البحث .

(ب) توصيات .

القسم الأول

استعراض خطة وموازنة ١٩٧٣

أولا : الخطة

(أ) الخطة العشرية :

لقد تم وضع الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تبدأ فى أول يناير سنة ١٩٧٣ .

وموازنة عام ١٩٧٣ تجىء ترجمة للسنة الأولى من هذه الخطة ، ومن ثم يتحتم علينا الالمام بخطة عام ١٩٧٣ ، قبل الدخول فى تفاصيل الموازنة لهذا العام .

(ب) خطة عام ١٩٧٣ :

تستهدف خطة عام ١٩٧٣ الأهداف التالية :

١ ـ زيادة الناتج المحلى الاجمالى خلال عام ١٩٧٣ بنسبة تصل الى ٧ر٦٪ عن المقدر تحقيقه فى سنة الأساس ١٩٧٢ ، وهو ما يتمشى مع تحقيق هدف مضاعفة الدخل فى عشر سنوات .

٢ ـ زيادة الاستهلاك العائلى بنسبة تصل الى نحو ١ر٤٪ أى بمعدل يفوق معدل الزيادة فى السكان ، وفى نفس الوقت زيادة الاستهلاك الجماعى بنسبة تصل نحو ١٠٪ بحيث يمكن الوفاء بمتطلبات الأمن القومى جنبا الى جنب مع التوسع فى جميع الخدمات لا سيما الخدمات التعليمية والصحية ، وهذا يعنى الاستمرار فى رفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب .

٣ ـ توفير فرص عمل جديدة لنحو ١٩٢ الف مشتغل وبذلك يصل اجمالى عدد المشتغلين الى ٨٨٦٥ الف مشتغل فى نهاية عام ١٩٧٣ وبزيادة نسبتها ٢ر٢٪ عن سنة الأساس ، ويلاحظ أن نحو ٦٠٪ من فرص العمالة المستجدة تتركز فى القطاعات السلعية . وينتج عن ذلك أن تصل الأجور فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى الى ١٤٦٦ر٤ مليون جنيه بمعدل نمو قدره ٨ر٨٪ .

٤ ـ تكرس الخطة ـ تحقيقا لأهدافها المخططة ـ استثمارات اجمالية تقدر بـ ٥٠٠ مليون جنيه منها مبلغ ٢٠ مليون جنيه زيادة فى المخزون ، ويتم الاعتماد على العالم الخارجى فى تمويل ٢٩٪ من الاستثمارات . أى نحو ١٤١ مليونا من الجنيهات .

أما الطاقة التمويلية المحلية التى ستوجه للاستثمار فى العام القادم فتقدر بنحو ٣٤٥ مليون جنيه ، وتشمل المدخرات المتولدة فى الأوعية المخططة بعد استبعاد العجز الجارى .

٥ ـ وزعت الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى ولنشطته المخططة وقد خص القطاعات السلعية ٢٠٤ر٥ مليون جنيه أى نحو ٤٨٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، وخص قطاعات التوزيع نحو ٢٩٪ بينما خص قطاعات الخدمات ٢٣٪ .

ودعما لقطاعى الصناعة والكهرباء ، فقد خصهما استثمارات تبلغ نسبتها ٧ر٣٢٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، كما خص الزراعة والرى والصرف استثمارات تصل نسبتها الى ٢ر١٤٪ من اجمالى ذلك الاستثمار .

وان ما خصص لقطاعات التوزيع يبلغ نحو ١ر١٢٣ مليون جنيه أى ما يوازى نحو ٧ر٢٨٪ من اجمالى الاستثمارات الثابتة وهو يعكس اهتمام الخطة بهذا النشاط ، أما بالنسبة لخدمات التنمية الاجتماعية فقد وفرت لها الخطة اكبر قدر مستطاع من الاستثمار يبلغ نحو ٥ر٢٣٪ من اجمالى الاستثمارات الثابتة وذلك اهتماما منها بالعمل على حل مشاكل الجماهير ، اذ خصصت استثمارات قدرها ٧ر٦٣ مليون جنيه لقطاعى الاسكان والمرافق لتخفيف مشكلة السكن وتخصيص ٣ر٢١ مليون جنيه للخدمات التعليمية بجميع مراحلها وذلك للارتفاع بنسبة الالزام الى ٨ر٧٩٪ ، والوصول بنسبة القبول فى التعليم الاعدادى الى نحو ٩٥٪ من عدد التلاميذ المتقدر نجاحهم فى الشهادة الابتدائية ، مع التوسع فى انشاء المدارس الجديدة

لمواجهة الزيادة فى أعداد المقبولين ولخفض كثافة الفصول العلمية فى كافة مراحل التعليم . هذا بالاضافة الى التوسع فى مبانى كليات الجامعات والمعاهد العليا مع تزويدها بالتجهيزات اللازمة .

كما اهتمت الخطة بتوفير ٢ مليون جنيه لمواجهة التوسع فى ايفاد المبعوثين لخارج بهدف توفير الخبرات والتخصصات المختلفة للبلاد وتخصيص نحو ٥ر٦ مليون جنيه للخدمات الصحية للتوسع فى انشاء الوحدات والأسرة بالمستشفيات العامة والمركزية مع التوسع فى تطبيق التأمين الصحى . وتخصيص ٨ر٩ مليون جنيه لباقى الخدمات الاجتماعية بما يتضمن توسيع نطاقها بين مختلف المحليات .

وفى مجال التعامل مع العالم الخارجى ، راعى مشروع الخطة تخصيص مبلغ ٣ر٦٣٢ مليون جنيه لمقابلة احتياجات الاستهلاك المحلى المباشر من السلع الاستهلاكية ولاستيراد السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الوحدات الانتاجية ولمواجهة نفقات الطوارىء بما يفى بمتطلبات الدفاع ، وكذلك لاستيراد السلع الاستثمارية التى خصص لها نحو ٨ر١٥١ مليون جنيه .

وتستهدف الخطة أيضا أن يحقق الاقتصاد القومى صادرات سلعية تصل قيمتها الى نحو ٥ر٣٨٢ مليون جنيه ، منها نحو ٥ر٢١٠ مليون جنيه للصادرات من المنسوجات الزراعية ونحو ١٤٢ مليون جنيه للصادرات من المنتجات الصناعية .

ويبلغ اجمالى عجز العمليات الجارية فى ميزان التعامل مع العالم الخارجى نحو ١ر١٤٤ مليون جنيه على أساس الأسعار السائدة . الا ان انخفاض الأسعار فى السوق العالمية تشير الى احتمالات ارتفاع أسعار بعض السلع مما يؤثر على ميزان التعامل مع العالم الخارجى فى جانبى الصادرات والواردات مما قد يترتب عليه الارتفاع بحجم العجز الى نحو ٦ر١٥٥ مليون جنيه .

ثانيا : الموازنة العامة للدولة عن عام ١٩٧٣

(أ) حجم الموازنة :

يزيد حجم الموازنة فى عام ١٩٧٣ عما كان عليه فى عام ١٩٧٢/٧١ ؛ اذ يبلغ اجمالى الايرادات ٠٠٠ر١٠٨ر٢٩٧ر٣ جنيه فى عام ١٩٧٣ ، مقابل ٦٨٠ر٦٦٠ر٧٨٤ر٢ جنيها فى عام ١٩٧٢/٧١ .

بينما زاد صافى الانفاق الى ١ر٤٥٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ فى حين كان ٨ر١٣٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢/٧١ .

فهناك زيادة مطردة فى الانفاق العام وقد بلغت هذه الزيادة نحو ١٥٪ تقريبا فى عام ١٩٧٣ وليس هناك خطر فى هذه السياسة طالما أن هناك زيادة فى الموارد التى تمول هذا الانفاق وزيادة فى التكوين الراسمالى تسمح بتزايد الناتج القومى بنسبة اكبر .

وسنتابع هذه الأمور بالنظر الى الموازنات المخططة لعام ١٩٧٣ .

(ب) الموازنات الجارية :

الموازنة الجارية للجهاز الادارى للحكومة :

من المقدر أن تصل جملة الايرادات السيادية والخدمية للجهاز الادارى للحكومة للسنة المالية ١٩٧٣ الى ٧٢٥ر١٦٦ر٠٠٠ جنيه ، ولن يصل اجمالى الاستخدامات الجارية الى ٨١٩ر٣٠١ر٩٠٠ جنيه ، ومعنى ذلك أن العجز المقدر يبلغ ٩٤ر١٣٥ر٩٠٠ جنيه .

وليست هذه هى المرة الأولى التى يظهر فيها عجز فى الموازنة الجارية للجهاز الادارى للحكومة ولكن هذا العجز أكبر من حجم العجز فى موازنات هذا الجهاز فى السنوات الماضية فقد كان هذا العجز فى ٧٢/٧١ ٥٤ر١١١ر٦٠٥ جنيهات .

الموازنة الجارية للهيئات العامة :

قدرت الايرادات الجاريه للسنة المالية ١٩٧٣ بـ ٨٤١ر٠٨٦ر٨٧٠ جنيها كما قدرت الاستخدامات الجارية لهذه الهيئات (دون احتساب الفائض) بـ ٩٠٣ر٣٣٨ر٤٥٠ جنيها .

وقد حققت بعض الهيئات العامة عجزا بلغ مقداره ٧٦ مليونا من الجنيهات فى حين حققت بعض الهيئات فائضا يقرب من ١٤ مليونا من الجنيهات .

والعجز المقدر لهذه الهيئات يزيد على العجز الذى كان مقدرا لها فى العام الماضى بنحو ١٠ ملايين جنيه فى حين أن الزيادة فى الفائض الذى يحقق لبعض الهيئات لا تعدو ٣ر٧ مليون جنيه أى أن النتيجة الصافية لموازنة الهيئات العامة هى تحقيق عجز صافى قدره ٦٢ مليون جنيه .

الموازنة الجارية للمؤسسات الاقتصادية :

قدرت الايرادات الجارية (بدون اعانات) للمؤسسات الاقتصادية فى عام ١٩٧٣ بنحو ٥٤٧ مليون جنيه فى حين بلغ اجمالى الاستخدامات (بدون فائض) نحو ٥١٠ر٣ مليون جنيه ومعنى ذلك وجود فائض فى ايرادات هذه المؤسسات يقدر بنحو ٣٧ مليون جنيه .

الموازنة الجارية لصناديق التمويل الخاصة :

قدر اجمالى الايرادات الجارية لسنة ١٩٧٣ ، بحوالى ١٣ر٩٣ مليون جنيه ، وقد قدرت الاستخدامات لهذه الصناديق بنحو ١٣ر٧ مليون جنيه ، ومعنى ذلك وجود فائض حوالى ٢٣٠ الف جنيه فقط فى عام ١٩٧٣ فى حين بلغ فائض الحكومة فى هذه الموازنات فى العام الماضى نحو ١٠ر٢ مليون جنيه . ويرجع ذلك الى تحمل هذه الصناديق بتكاليف مقاومة الدودة فى عام ١٩٧٣ .

تحليل اجمالى لنتائج الموازنات الجارية السابقة :

اذا قمنا بتحليل اجمالى نتائج الموازنات الجارية السابقة ، وجدنا عجزا سيحققه الجهاز الادارى مقداره ٩٤ مليون جنيه يضاف اليه عجز سيحققه الهيئات السيادية حوالى ٦٢ مليون جنيه اى أن مجموع العجز المتعين ان يحققه الجهاز الادارى والهيئات السيادية حوالى ١٥٦ مليون جنيه .

واذا نظرنا ايضا الى الفائض المنتظر تحقيقه فى قطاع الاعمال وجدناه حوالى سبعة وثلاثين مليونا من الجنيهات .

ومعنى ذلك أن فائض قطاع الاعمال غير كاف لسد العجز المتضخم للجهاز الادارى وللهيئات السيادية وأنه يستنفده بأكمله ويبقى بعد ذلك ١١٩ مليونا من الجنيهات تحتاج الى تمويل من موارد أخرى .

واذا كانت الصورة السابقة للموازنات الجارية تعكس لنا هذا العجز الكبير ، فقصور الايرادات عن الاستخدامات ، فلنحاول توضيح صورة هذه الاستخدامات وما لحقها من تغيير ربما يفسر لنا قصور الايرادات عن تغطيه الاستخدامات فى عام ١٩٧٣ . وهل هذه الظاهرة ستظل على مدى السنوات المقبلة ؟ وسنعالج فى القسم الثانى من هذا الفصل كيف يمكن علاجها علاجا اقتصاديا سليما .

(ج) الاستخدامات الجارية :

الأجور :

تعتبر الأجور بندا هاما من بنود الاستخدامات الجارية فى موازنة ١٩٧٣ وقد قدرت هذه الأجور لعام ١٩٧٣ بمبلغ ٢ر٥٤٠ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ١ر٤٤٦ فى عام ١٩٧٢/٧١ أى بزيادة قدرها ١ر٩٤ مليون جنيه عن العام الماضى .

وتمثل زيادة الأجور فى عام ١٩٧٣ عنها فى عام ٧٢/٧١ نحو ٣ر٢١٪ . فى حين كانت نسبة زيادة الأجور فى عام ٧٢/٧١ تمثل ٦ر٥٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٧١/٧٠ حيث كانت الأجور المقدرة لذلك العام ٩ر٤١٩ مليون جنيه .

اى انه فى مدى لا يتجاوز العامين نجد ازداد ربط الأجور بمقدار ١٢٠ مليون جنيه بزيادة نحو ٢٩٪ تقريبا .

ونعتبر نسبة تزايد الأجور لعام ١٩٧٣ أكبر معدل لهذا التزايد ، وليس له نظير من قبل .

المصروفات الجارية :

قدرت المصروفات الجارية فى عام ١٩٧٣ بمقدار ١٧٨٢ر٧ مليون جنيه فى حين كانت ١٥٥٤ر٦ مليون جنيه فى عام ٧٢/٧١ بزيادة مقدارها ٢٢٨ر١ مليون جنيه أى بنسبة ١٥٪ .

وهذه نسبة كبيرة ولكنها لا تمثل زيادة فى الاستهلاك الحكومى لأن أغلب هذه الزيادة ممثلة فى مصروفات يتحقق من ورائها ايراد مماثل على الأقل وكذلك تسويات حسابية .

(د) الموازنة الاستثمارية لسنة ١٩٧٣

بلغت جملة الاستخدامات الاستثمارية لعام ١٩٧٣ ، ٤٣٠ مليون جنيه فى حين كانت ٣٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٢/٧١ .

وزعت على النحو التالى :

	٧٢/٧١	٧٣
	مليون جنيه	مليون جنيه
الجهاز الادارى للحكومة	٣٩ر٥٦	٦٤ر٠٣
هيئات عامة	٨٧ر٢٩	١٠٩ر١٨
مؤسسات اقتصادية	١٩٠ر٠٨	٢١٨ر٥٦
صناديق تمويل	٠ر٠٥	٠ر٠٥
	٣١٦ر٩٨	٣٩١ر٨٢
استخدامات استثمارية غير موزعة . . .	٣٣ر٠٢	٣٨ر١٨
	٣٥٠ر٠٠	٤٣٠ر٠٠

وقد تم تمويل الاستخدامات الاستثمارية على النحو التالى :

	٧٢/٧١	٧٣
	مليون جنيه	مليون جنيه
١ ـ تمويل ذاتى	٥٣ر٣	٥٥ر٧
٢ ـ قروض خارجية	٦٩ر٧	١٢٦ر٣
٣ ـ قروض محلية	٢٢٨ر٠	٢٤٨ر٠
	٣٥١ر٠	٤٣٠ر٠

ويتسح من الارقام المتقدمة ان هناك زيادة فى الاستثمارات فى عام ١٩٧٣ عما كان عليه الحال فى عام ٧٢/٧١ مقدارها ٨٠ مليونا من الجنيهات .

وقد خص الجهاز الادارى للحكومة من هذه الزيادة فى الاستثمارات نحو ٢٤ مليون جنيه ، كما خص الهيئات العامة زيادة فى الاستثمار بنحو ٢٢ مليون جنيه ، أما المؤسسات الاقتصادية فقد خصها زيادة فى الاستثمار مقدارها ٢٨ مليونا من الجنيهات .

وأهم البنود التى لمكن بها تمويل الزيادة التى حدثت فى الاستثمارات هى القروض الخارجية والمحلية فهناك زيادة فى الاقتراض الخارجى فى عام ١٩٧٣ عن عام ٧٢/٧١ مقدارها ٥٧ مليون جنيه ، وهناك زيادة فى القروض المحلية مقدارها ٢٠ مليون جنيه .

موازنة التحويلات الراسمالية :

بلغت التقديرات الاجمالية للتحويلات الراسمالية بموازنات الجهاز الادارى والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية وصناديق التمويل الخاصة فى مشروع السنة المالية ١٩٧٣ — ٢ر٥٤٤ مليون جنيه مقابل ٩ر٤٣٣ مليون جنيه فى السنة المالية ٧٢/٧١ بزيادة قدرها ٣ر١١٠ مليون جنيه .

كما بلغت التحويلات الراسمالية الخاصة بصندوق الاستثمار فى مشروع السنة المالية ١٩٧٣ — ٦ر٢٦٣ مليون جنيه مقابل ٩ر٢٢٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٤ر٧ مليون جنيه واذا ما استبعدت المبالغ المكررة من التحويلات الراسمالية ما بين الموازنات بعضها وبعض أو بين الموازنات وصندوق الاستثمار وقدرها الاجمالى ٨ر٣١٠ مليون جنيه اصبح صافى التحويلات الراسمالية ٤ر٢٣٣ مليون جنيه وقد أمكن مواجهة العبء الصافى لتحويلات الموازنات فى الايرادات الذاتية للموازنات بواقع ٩ر٨٧ مليون جنيه ، ٨ر٧٦ مليون جنيه تجديد وتاجيل اقساط قروض محلية وخارجية والباقى وقدره ٧ر٦٨ مليون جنيه يمثل عبء الاقتراض الجديد لهذه التحويلات .

موازنة صندوق الطوارىء :

بلغ اجمالى موازنة صندوق الطوارىء فى مشروع موازنة سنة ١٩٧٣ ٣٥١ مليون جنيه مقابل ٣٢٨ مليون جنيه فى السنة المالية ٧٢/٧١ بزيادة قدرها ٢٣ مليونا من الجنيهات وقد غطيت هذه النفقات من الموارد المحلية بالاضافة الى موارد الدعم العربى التى تقدر بمبلغ ١٠٨ ملايين من الجنيهات والمعونات والتبرعات وهذا بالاضافة الى سندات الجهاد (١٠ ملايين جنيه) .

القسم الثانى

التقويم الاقتصادى والمالى للخطة والموازنة المالية لعام ١٩٧٣

١ ـ سياسة الاجور

قدرت الأجور فى عام ١٩٧٣ بمبلغ ٢ر٥٤٠ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ار٤٤٦ فى عام ١٩٧٢/٧١ ، اى ان هناك زيادة فى ميزانية عام ١٩٧٣ عن ٧٢/٧١ تبلغ ٩٤ مليون جنيه .

ولا شك أن تحسين حال الطبقات العاملة والموظفين فى هذه الظروف امر مرغوب فيه بعد أن زادت تكاليف المعيشة ، ولكن ما يهمنا هو ان يكون هناك تحسن حقيقى فى مستوى معيشة هذه الطبقات اى زيادة فى كمية ما يحصلون عليه من سلع وخدمات ، تعادل نفس الزيادة فى الأجور التى حصلوا عليها .

ولكن من المستبعد أن يتحقق لهذه الطبقات الكادحة هذه الزيادة الحقيقية فى الأجور .

ذلك لن الحكومة لم تقرن هذه الزيادة فى الأجور باجراءات تكفل الحد من ارتفاع الأسعار ، ولن استمرار الوضع على ما هو عليه سيسلب هذه الطبقات اغلب المزايا التى يمكن لن تتحقق من زيادة اجورهم ، فضلا عن مخاطر التضخم وعدم الاستقرار الذى سيتعرض له مجتمعنا نتيجة لهذه الزيادة الكبيرة ، مما سيسوء كثيرا الى مركز الطبقات العاملة ، وسيكون فى صالح القلة من ذوى الدخول الكبيرة .

ان تثبيت الأسعار أمر ليس فى صالح الطبقات العاملة فحسب ، ولكنه امر اساسى فى اقتصاديات الحرب .

ان اى ارتفاع فى الأسعار معناه زيادة فى اعباء المعركة .

وتثبيت الأسعار لا يتم بقانون أو بقرارات ادارية ، ولكن باجراءات اقتصادية ، تضمن هذا الثبات .

ان زيادة الأجور بالصورة التى تمت دون ان يصاحب ذلك زيادة فى الانتاج وانتاجية الفرد بنفس النسبة على الاقل ستؤدى حتما الى زيادة استهلاك الطبقات العاملة بالحكومة للسلع والخدمات المتاحة ، مما سيكون له اثره على الأسعار .

وتشير ارقام الاستهلاك الواردة فى الخطة الى هذه الزيادة على النحو الآتى :

	١٩٧٢	١٩٧٣
	مليون جنيه	مليون جنيه
الاستهلاك الجماعى	٨٥٦	٩٤٢
الاستهلاك العائلى	٢٢٦٢	٢٣٥٤

ومعنى ذلك انه سوف تتحقق زيادة فى الاستهلاك الجماعى فى ١٩٧٣ بنسبة ١٠ ٪ وفى الاستهلاك العائلى بنسبة ٤ ٪ .

وزيادة الاستهلاك على هذا النحو لابد وأن تقلل من الفائض الذى يمكن توجيهه نحو تكوين راس المال ودفع التنمية الاقتصادية .

ومن الارقام السابقة نجد ان :

	مليون جنيه
الزيادة فى الاستهلاك العائلى	٩٢
الزيادة فى الاستهلاك الجماعى	٨٦
فيكون اجمالى زيادة الاستهلاك بسعر السوق	١٧٨
ولما كانت الزيادة فى الناتج القومى التى يتوقع تحققها فى عام ١٩٧٣ بسعر السوق تساوى	١٩٤
الفارق بين الرقمين الاخيرين يعبر عن الزيادة فى المدخرات المحلية التى ستحقق فى عام ١٩٧٣ اى انها ستعادل ما يساوى . .	١٦

ولنا أن نتساءل عن المحقق من زيادة الادخار فى الاعوام الماضية .

لقد كان معدل الزيادة السنوية فى المدخرات المحلية يعادل ٤٠ مليونا من الجنيهات ، اى انه سيترتب على زيادة الأجور بالصورة التى تمت نقص فى المدخرات الحقيقية بمقدار ٢٤ مليونا من الجنيهات .

ويجب أن يكون للحكومة سياسة خاصة بالأجور تناسب فيها هذه الأجور من الناحية حتى يمكن أن تتفادى اثر زيادة الأجور على الأسعار ، وواجب الحكومة العمل على تثبيت كافة الأسعار حتى تتجنب الطفرة المرتفعة لارتفاع الأسعار وبالتالى عدم الاستقرار المالى والاقتصادى .

ومما لا شك فيه ان تثبيت الأسعار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح بزيادة الاستيراد من السلع الاستهلاكية . ولكن اتباع مثل هذه السياسة يؤدى الى استنزاف رصيد البلاد من النقد الأجنبى ، ويتم ذلك على حساب الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، ولا ننصح باتباع مثل هذه الوسيلة .

ونرى أنه كان واجبا على الحكومة حين قررت زيادة الأجور تدبير موارد مالية جديدة يقع عبؤها على الطبقات المرتفعة الدخل والطبقة التي لم تخضع بعد للضرائب ، بحيث تؤدى هذه الضرائب الاضافية الى تعليل الاستهلاك العائلي لهذه الطبقات بنفس القدر الذى سيزيد به استهلاك اصحاب الدخول التي سيتم رفعها . كما يجب احكام النظام الضرائبي بحيث لا يفلت ممول من اداء الواجبات الضرائبية فذلك سيعاون على زيادة الموارد المتاحة ، لمواجهة الزيادة في الأجور .

ومما يلاحظ ، انه في ظل اقتصاديات الحرب تجمد الدولة الأجور والدخول تقريبا ، فكل زيادة تأتى للدخول المرتفعة تذهب لتمويل المعركة بشكل أو بآخر .

ففي الحرب العالمية الثانية ، حصل العمال الانجليز مقابل الزيادة في أجورهم على سندات حرب ، تعهدت الحكومة الانجليزية بدفعها بعد انتهاء الحرب .

أما اصحاب الدخول العالية ، فقد خضعوا لمعدلات عالية جدا من الضرائب .

كما خضعت الشركات التجارية والصناعية لضريبة خاصة على ارباحها .

كل هذا عاون الحكومة الانجليزية على تمويل الحرب .

اننا نعتقد أن المواطنين عموما ـ وهم مستعدون لبذل دمائهم وارواحهم ـ مستعدون ايضا للعطاء .

ونرى أنه آن الأوان بعد نحو اثنى عشر عاما من بداية الأخذ بنظام مخطط أن تعنى الحكومة بوضع تخطيط مالي للدولة ، وتخطيط للاستهلاك .

ان التخطيط المالي يتطلب أن تقوم وزارة الخزانة والبنك المركزى بوضع تخطيط للانفاق العام ، وان وضع تخطيط للاستهلاك تقوم به وزارة التموين في نفس الوقت لما يجعل هناك توازنا مستمرا بين القوة الشرائية المتاحة في اى وقت وبين كميات السلع المتوافرة في السوق وهذا مما يحقق استقرار الأسعار .

وفي ظل مثل هذا الاستقرار ، ستطيع الطبقة العاملة ان تنعم بكل زيادة تطرأ في أجورها .

ويجب أن تتبنى سياسة الأجور على تحسين حال الطبقات الدنيا من العمال ، وتقريب الفوارق بينهم وبين الفئات الأخرى من العمال .

فمن المفارقات ان نجد أن نسبة الزيادة فى متوسط اجر المشتغل بالحكومة والهيئات والمؤسسات تزداد فى عام ١٩٧٣ عن ما كانت عليه فى عام ١٩٧٢ بمقدار ١٥ر٧ ٪ .

فى حين أن نسبة الزيادة فى متوسط اجر المشتغل فى النشاط الاقتصادى القومى باكمله فى ١٩٧٣ عن عام ١٩٧٢ بلغت ١ر٦ ٪ .

هذا فى نفس الوقت الذى سيزيد فيه متوسط انتاجية المشتغل بـ ٤ ٪ تقريبا فى عام ١٩٧٣ .

ولا شك أن الزيادة الكبيرة فى أجور العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات هى التى رفعت متوسط اجر المشتغل على مستوى الاقتصاد القومى وجعلت نسبة النمو فيه تبدو أكبر من نسبة الزيادة فى الانتاجية للمشتغل .

ومعنى ذلك زيادة أجور العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة بنسبة أكبر من نسبة زيادة انتاجيتهم .

وفى هذا المجال نرى أن يرتبط الأجر بالانتاجية حتى نحد من الآثار غير المرغوب فيها التى تصاحب هذه الزيادة فى الأجور .

ان مثل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فى سنوات الخطة العشرية القادمة حتى يمكن التقليل من التفاوت فى أجور المشتغلين عموما ، مع ارتباطها بالانتاجية .

وتوضح الأرقام التالية متوسط اجر المشتغل السنوى بالجنيه فى الأنشطة الاقتصادية المخططة فى كل من سنتى ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ حسب ما جاء فى الخطة العشرية .

النشاط الاقتصادى :

	عام ١٩٧٢ جنيه	عام ١٩٨٢ جنيه	نسبة الزيادة ٪
الزراعة	٥٥ر٣	٦٢ر١٠١	١٢ر١
الصناعة	١٩٤ر١٦	٢٤٣ر٤٨	٢٥ر٤
الكهرباء	٣٣٠ر١٦	٤٥٠ر٤٨	٣٦ر٤
التشييد	١٩٤ر٨١	٢٤٩ر٩٢	٢٨ر٣
النقل والمواصلات والتخزين	٢٦٩ر٩٩	٣٥٠ر٠٥	٢٩ر٧
التجارة والمال	١٦٩ر٠٤	٢٢٠ر٠٠	٣٠ر١
المرافق	٢٦٦ر٠١	٣٥٠ر٠٠	٣١ر٦

ويتبين من ذلك ان الزيادة فى متوسطات الاجور السنوية للمشتغلين والتى تستهدفها خطة التنمية تختلف باختلاف النشاط الاقتصادى الذى يعملون به .

فنجد أن متوسط الأجر السنوى للمشتغل بقطاع الزراعة بالرغم من انخفاضه يزيد بنسبة ١ر١٢٪ فقط فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٢ . أما فى قطاع الكهرباء فقد وصلت نسبة الزيادة الى ٥ر٣٦٪ خلال ذات الفترة .

وتفاوت الزيادة فى متوسط الأجور السنوية فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة يستدعى تخطيطا لسياسة الأجور بحيث ترتبط بزيادات الانتاج والانتاجية فى الاقتصاد القومى من ناحية ، والنشاط الخاص الذى يعمل به المشتغلون بكل قطاع من ناحية اخرى .

كما يجب أن يؤدى ذلك التخطيط لسياسة الأجور الى تقليل الفوارق الضخمة بين ذوى الدخول المختلفة .

وخلاصة الوضع المالى للدولة لعام ١٩٧٣ كما تصوره موازنة سنة ١٩٧٣ انه نتيجة لزيادة أجور العاملين سيترتب ما يلى :

١ ـ زيادة العجز فى الجهاز الادارى حيث يصل هذا العجز الى ٩٤ مليون جنيه .

٢ ـ زيادة العجز فى الهيئات والمؤسسات حيث يصل هذا العجز الى ٩٨ مليون جنيه .

٣ ـ نقص مقدار الزيادة فى المدخرات التى تحدث كنتيجة لزيادة الدخل ، فقد سبق أن لاحظنا ان هذه الزيادة ستصبح ١٦ مليونا بدلا من ٤٠ مليونا كانت تزيد بها مدخراتنا كل عام .

٤ ـ ستضيع كل وفورات القطاع العام وجزء كبير من مدخراتنا لسد الزيادة فى عجز الجهاز الادارى والهيئات العامة التى ترتبت على زيادة الأجور .

٥ ـ ضغط كبير على الأسعار ، ذلك أن الزيادة الكبيرة فى الأجور لابد أن يقابلها زيادة مماثلة فى السلع والخدمات ولما كانت نسبة الزيادة فى الأجور أكبر من نسبة الزيادة فى الانتاج فهناك احتمالات كبيرة للضغط على الأسعار .

٦ ـ اعاقه النمو ، ذلك أن انخفاض قدر المدخرات المحلية لن يمكن فى المستقبل من تحقيق معدل عال للنمو من مدخراتنا المحلية ، ولا يمكن المحافظة على مثل هذا المعدل الا اذا زاد اعتمادنا على القروض الأجنبية وكانت الدول الأجنبية مستعدة لاقراضنا مبالغ أكبر من الأموال .

وعلى الحكومة أن تفكر فى الأمور التالية كمخرج من الأوضاع السالف الاشارة اليها :

١ ــ ان الاجراء الذى اتخذته الحكومة لتحسين أجور صغار العاملين وبعض الطوائف الخاصة وان كنا نسانده ، الا انه كان يجب أن يتم على حساب الدخول الكبيرة والدخول الطفيلية التى كان يجب امتصاص القدر الأكبر منها .

٢ ــ انه ما زالت هناك ضرورة للضغط على استهلاك الطبقة العالية الدخل بالقدر الذى يتعادل مع الزيادة فى استهلاك الطبقات صغيرة الدخل حتى يمكن الحفاظ على استقرار الأسعار . ولذا فاننا نوصى بفرض ضرائب اضافية على أصحاب الدخول الكبيرة والدخول الطفيلية واحكام التعلم الضرائبى .

٣ ــ زيادة الجهود الانتاجية فى وحدات الحكومة والقطاع العام بما يعوض جزءا محسوسا من زيادة الأجور ، ويجب ، لهذا ، العمل على زيادة التوعية بين صفوف العمال والموظفين وشرح الظروف الاقتصادية للمشروعات التى يعمل فيها العاملون ونشر الوعى الاشتراكى .

٢ ــ أولويات الاستثمار فى الخطة والموازنة

وزعت استثمارات الخطة والموازنة العامة على قطاعات النشاط الاقتصادى على النحو التالى :

توزيع الاستثمارات الثابتة بين القطاعين العام والخاص على مستوى قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن فى خطة ١٩٧٣

مجالات التنمية	القطاع العام	القطاع الخاص	جملة	الأهمية النسبية
١ ـ التنمية الاقتصادية :				٪
قطاعات سلعية :				
صناعة وبترول وثروة معدنية ...	١٣١,٥	٥,٠	١٣٦,٥	
زراعة وري وصرف	٦٠,١	٤,٠	٦٤,١	
كهرباء	٢٢,٦	—	٢٢,٦	
جهاز المقاولات	٣,٦	٠,٢	٣,٨	
مجموع القطاعات السلعية ...	٢١٧,٨	٩,٢	٢٢٧,٠	٤٧,٥
قطاعات توزيع :				
نقل ومواصلات	٨٧,٧	٤,٥	٩٢,٢	
تجارة وتموين واقتصاد	٥,٣	٠,٢	٥,٥	
تمويل	٠,٧	—	٠,٧	
مجموع قطاعات التوزيع ...	٩٣,٧	٤,٧	٩٨,٤	٢٠,٥
قطاعات خدمات :				
إسكان	٣٤,٩	٢٤,٠	٥٨,٩	
سياحة	١,٨	—	١,٨	
مجموع قطاعات الخدمات ...	٣٦,٧	٢٤,٠	٦٠,٧	١٢,٨
استثمارات المال العربى والأجنبى ...	—	١٠,٠	١٠,٠	١,٨
جملة التنمية الاقتصادية ...	٣٤٨,٢	٤٧,٩	٣٩٦,١	٨٢,٦
٢ ـ التنمية الاجتماعية :				
قطاعات المعرفة :				
تعليم وبحوث وشباب	٢٧,٥	—	٢٧,٥	
ثقافة وإعلام	٢,٠	—	٢,٠	
مجموع قطاعات المعرفة ...	٢٩,٥	—	٢٩,٥	٦,٠
قطاعات البيئة :				
صحية واجتماعية ودينية	٧,٤	—	٧,٤	
مجالس محلية	٤,٢	—	٤,٢	
مجموع قطاعات البيئة... ...	١١,٦	—	١١,٦	٢,٤
خدمات أخرى	٠,٥	٢,١	٢,٦	٠,٥
جملة التنمية الاجتماعية ...	٤١,٦	٢,١	٤٣,٧	٨,٩
٣ ـ دفاع وأمن وعدالة :	٢,٠	—	٢,٠	٠,٥
٤ ـ غير مخصص :	٣٨,٢	—	٣٨,٢	٨,٠
اجمالى الاستثمارات	٤٣٠,٠	٥٠,٠	٤٨٠,٠	١٠٠

اجمالى الاستثمارات

موزعة على القطاعات الاقتصادية فى سنتى ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣

(بالمليون جنيه)

القطاعات	توزيع الإستثمارات عن الموارد ١٩٧٣					جملة ٧١-٧٢	التغيير	
	جهاز إدارى	هيئات عامة	مؤسسات إقتصادية	صناديق تمويل	غير مخصص	جملة	+	-
قطاع الزراعة والرى	٨٫٥	٢٣٫١	٢٨٫٤	٠٫١	—	٦٠٫١	٣٫٣	—
» الكهرباء	—	١١٫٥	١١٫١	—	—	٢٢٫٦	—	١٫٦
» الصناعات والبترول والثروة المعدنية	٠٫١	١٤٫٩	١١٦٫٥	—	—	١٣١٫٥	٩٫٦	—
» النقل والمواصلات	٠٫٣	٣٩٫٢	٤٨٫٢	—	—	٨٧٫٧	٣٣٫٥	—
» التجارة والتموين والإقتصاد	٠٫١	٠٫٩	٤٫٣	—	—	٥٫٣	—	٢٫٦
» السياحة	—	—	١٫٨	—	—	١٫٨	٠٫٢	—
» الإسكان والتشييد	١٨٫٤	١٢٫٦	٧٫٥	—	—	٣٨٫٥	١٦٫٨	—
» الخدمات الصحية والإجتماعية والدينية	٥٫٦	١٫٠	٠٫٨	—	—	٧٫٤	٣٫٠	—
» التعليم والبحوث والشباب ...	٢٣٫٩	٣٫٦	—	—	—	٢٧٫٥	١٦٫٥	—
» الثقافة والإعلام	٠٫١	١٫٩	—	—	—	٢٫٠	—	١٫٠
» الدفاع والأمن والعدالة ...	٢٫٠	—	—	—	—	٢٫٠	٠٫١	—
» الخدمات الرئاسية	٠٫٥	—	—	—	—	٠٫٥	—	١٫٧
» التمويل (الخزانة)	٠٫٣	٠٫٤	—	—	—	٠٫٧	—	—
» مصروفات المجالس المحلية (من مواردها)	٤٫٢	—	—	—	—	٤٫٢	—	١٫٣
جملة للوزع	٦٤٫٠	١٠٩٫١	٢١٨٫٦	٠٫١	—	٣٩١٫٨	٨٣٫٠	٨٫٢
غير مخصص	—	—	—	—	٣٨٫٢	٣٨٫٢	٥٫٢	—
إجمالى	٦٤٫٠	١٠٩٫١	٢١٨٫٦	٠٫١	٣٨٫٢	٤٣٠٫٠	٨٨٫٢	٨٫٢
صافى الزيادة						٨٠٫٠	٨٠٫٠	

توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة

فى الفترة من ٦١/٦٠ الى ٧٠/٦٩

القطاع	الخطة الخمسية الأولى من ٦٠-٦١ إلى ٦٤-٦٥		الخطة الخمسية الثانية من ٦٥-٦٦ إلى ٦٩-٧٠		السنوات العشر من ٦٠-٦١ إلى ٦٩-٧٠	
	نصيب القطاع بالمليون جنيه	نسبة الإستثمار فى القطاع إلى جمالى الإستثمار	نصيب القطاع بالمليون جنيه	نسبة الإستثمار فى القطاع إلى إجمالى الاستثمار	إجمالى الاستثمار	النسبة
الزراعة	١١٨,٤	٧,٨ ٪	١٣٩,٥	٨,٠ ٪	٢٥٧,٩	٧,٩ ٪
الرى والصرف	١٣٨,٠	٩,٣ ٪	١٤٣,٧	٨,٢ ٪	٢٨١,٧	٨,٦ ٪
السد العالى	٩٨,٦	٦,٥ ٪	٦٢,٧	٣,٦ ٪	١٦١,٣	٤,٩ ٪
الصناعة	٤٠٣,٩	٢٦,٦٪	٥١٨,٠	٢٩,٧٪	٩٢١,٩	٢٨,٤٪
الكهرباء	١١٢,٦	٧,٤ ٪	٢٤٢,٥	١٣,٩٪	٣٥٥,١	١٠,٨٪
التنقيب	١٣,٢	٠,٩ ٪	١٧,٧	١,٠ ٪	٣٠,٩	٠,٩ ٪
مجموع القطاعات السلعية	٨٨٤,٧	٥٨,٥٪	١١٢٤,١	٦٤,٤٪	٢٠٠٨,٨	٦١,٥٪
النقل والمواصلات ...	٢٩٤,٢	١٩,٤٪	٢٧٨,٤	١٦,٠٪	٥٧٢,٦	١٧,٦٪
التجارة والمال	١٩,٥	١,٣ ٪	١٢,٣	٠,٧ ٪	٣١,٨	٠,٩ ٪
اجمالى قطاعات التوزيع	٣١٣,٧	٢٠,٧٪	٢٩٠,٧	١٦,٧٪	٦٠٤,٤	١٨,٥٪
المبانى السكنية	١٦٢,٤	١٠,٧٪	٢١٤,٩	١٢,٣٪	٣٧٧,٣	١١,٦٪
المرافق العامة	٥١,٢	٣,٤ ٪	٤١,٩	٢,٤ ٪	٩٣,١	٢,٩ ٪
إلخدمات الأخرى ... (تعليم – صحة – جيش)	١٠١,٤	٦,٧ ٪	٧٤,٠	٤,٢ ٪	١٧٥,٤	٥,٥ ٪
مجموع القطاعات الخدمية	٣١٥,٠	٢٠,٨٪	٣٣٠,٨	١٨,٩٪	٦٤٥,٨	٢٠,٠٪
المجموع الكلى ...	١٥١٣,٤	١٠٠٪	١٧٤٥,٦	١٠٠٪	٣٢٥٩,٠	١٠٠٪

ويتضح من المبالغ التى رصدت لاستثمارات هذه القطاعات المختلفة ما يلى :

ان معدل النمو فى خطة ١٩٧٣ هو ٢ر٦٪ وهو معدل مرتفع .

ولكن اذا نظرنا الى توزيع الاستثمارات بين القطاعات السلعية وغيرها من القطاعات . نجد أن الأهمية النسبية للقطاعات السلعية فى خطة ١٩٧٣ تساوى ٥ر٤٧٪ فى حين ان الأهمية النسبية لهذه القطاعات السلعية فى الخطة الخمسية الأولى من ٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤ كانت ٥ر٥٨٪ .

وفى الخطة الخمسية الثانية أى من ٦٦/٦٥ الى ٧٠/٦٩ كانت ٤ر٦٤٪ اى أن المتوسط السنوى لنسبة الاستثمارات التى حظيت بها هذه القطاعات فى السنوات العشر من ٦١/٦٠ الى ٧٠/٦٩ كان بمعدل ٥ر٦١٪ .

ومعنى هذا تراخى معدل نمو ناتج السلع المادية الأساسية فى عملية التنمية واللازمة لمواجهة حاجات الاستهلاك المحلى والتصدير فى عام ١٩٧٣ عما كان عليه فى السنوات الماضية .

هذا فى نفس الوقت الذى حدثت فيه زيادة كبيرة فى أنصبة استثمارات قطاعات التوزيع وخاصة قطاع النقل والمواصلات وفى القطاعات الخدمية وخاصة التعليم والمرافق العامة ، واصبحت استثمارات هذه القطاعات تشكل نحو ٤٢٪ من الاستثمارات .

وقد زاد الانفاق فى بعض القطاعات الخدمية بنسبة كبيرة ، فهناك زيادة فى الاستثمارات المرصودة لقطاع التعليم والبحوث والشباب وحده مقدارها ٥ر١٦ مليون جنيه عن استثمارات عام ٧٢/٧١ .

ومما يلاحظ أن القطاعات السلعية تنمو نموا ضعيفا فى خطة ١٩٧٣ بينما تنمو القطاعات الخدمية فى نفس الخطة نموا أكبر .

فكأنما خطة وموازنة ١٩٧٣ جاءتا لتحسين الأجور وتحسين الخدمات وهذا مما يجعل اقتصادنا ينمو نموا بطيئا فى المستقبل اذا سرنا على نفس هذا النمط .

والتوسع فى الأجور والخدمات سيؤدى الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، لأن الامكانيات المتاحة فى الخطة للزراعة محدودة مما سيجعل العرض من السلع الغذائية غير مرن .

ولذا فاننا نحذر من الاستمرار فى هذا الاتجاه الذى من شأنه ان يؤدى الى انخفاض القدرة على تكوين المدخرات المحلية من ناحية ، ويبعث على ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى .

ويبدو أن هذا الاتجاه واضح فى النسب المقررة لقطاع الخدمات وقطاع الانتاج السلعى فى الخطة العشرية .

وفيما يلى بعض الملاحظات عن الاستثمارات التى خصصت فى خطة موازنة ١٩٧٣ لبعض الأنشطة الرئيسية . ونقسمها الى مجموعتين :

اولا ـ القطاعات التى لم تحظ بزيادة او زادت استثماراتها بنسبة ضئيلة عما كانت عليه عام ١٩٧٢/١٩٧١

١ ـ الزراعة :

١ ـ تبنى الخطة السنوية لعام ١٩٧٣ على أساس تنمية الزراعة بمعدل ٢ر٢ ٪ فقط ، وهذا المعدل للنمو يقل عن متوسط نمو الزراعة فى السنوات العشر السابقة اذ بلغ متوسط معدل النمو نحو ٨ر٢ ٪ سنويا .

٢ ـ ان معدل النمو المقدر للزراعة لعام ١٩٧٣ ، معدل منخفض ، وهذا المعدل المنخفض يوحى بأنه لم تتحقق الاستفادة من الاستثمارات السابقة فى قطاع الزراعة والرى والصرف والسد العالى ، والتى بلغت ٧١١ مليون جنيه ، اذ كان المتصور ان تبدأ هذه الاستثمارات فى تحقيق زيادة فى معدل نمو الانتاج فى قطاع الزراعة ، هذا الا اذا كانت المرافق الأخرى التى كان يجب اعدادها الى جوار السد ، كشبكة الترع والقنوات لتوصيل مياه السد الى الأراضى الجديدة وأراضى الحياض ، لم تتحقق .

٣ ـ ان هذا المعدل للنمو الذى تقرر لعام ١٩٧٣ فى الزراعة يقل عن معدل نمو السكان الذى يبلغ طبقا لآخر تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ٥ر٢ ٪ سنويا .

٤ ـ تفترض خطة ١٩٧٣ زيادة فى الاستهلاك العائلى قدرها ١ر٤ ٪ وزيادة فى الاستهلاك الجماعى قدرها ١٠ ٪ ومن الواضح أن جزءا كبيرا من الزيادة فى الاستهلاك العائلى وجزءا محسوسا من الزيادة فى الاستهلاك الجماعى سيوجه نحو منتجات الزراعة ، ومن ثم فمن المتوقع حدوث فجوة كبيرة بين المعروض من السلع الزراعية والمطلوب منها ، الأمر الذى يؤدى : اما الى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية على حساب السلع الاستثمارية والوسيطة أو الى حدوث ارتفاع فى الأسعار .

٥ ـ ان معدل نمو الزراعة المقترح فى الخطة ، والذى قامت بتنفيذه الموازنة التقديرية لعام ١٩٧٣ قد يؤثر على حجم الصادرات الزراعية التى ما تزال تمثل نسبة كبيرة من صادراتنا .

ذلك ان زيادة الاستهلاك المتوقعة ستؤدى الى استهلاك كميات من السلع القابلة للتصدير ، فيقل حجم الصادرات من هذه السلع .

٦ ــ اننا يجب ان ناخذ درسا من الدول التى سبقتنا فى التخطيط والتصنيع .

لقد صادفت الكثير من الدول الاشتراكية صعوبات كبيرة فى اولى سنوات التخطيط ، نتيجة للقيام باستثمارات كبيرة فى الصناعة الثقيلة واستثمارات محدودة فى الزراعة ، الامر الذى ادى الى زيادة القوة الشرائية فى ايدى الجمهور وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية لعدم زيادة الانتاج الزراعى زيادة مناسبة .

وقد اخذ المخططون من ذلك درسا ، واعادوا النظر فى خطتهم ليزيدوا من استثمارات الزراعة .

اننا لابد ان نؤكد ان الصناعة الثقيلة هى محور البنيان الاقتصادى للدولة ، ولكن يجب أن نعطى فى نفس الوقت العناية الكاملة لتنمية الزراعة والصناعة الخفيفة ، اى انه يجب تنمية الزراعة والصناعة فى نفس الوقت ، ففى هذه الحالة فقط ستتمكن الصناعة من أن تحصل على عمالتها وأن يكون لها سوقها ، وفى هذه الحالة سيكون من الممكن جمع قدر كبير من الأموال لانشاء صناعة ثقيلة قوية ، فالكل يعلم ان الصناعة الخفيفة متصلة اتصالا وثيقا بالزراعة ، وبدون زراعة فلن يكون هناك صناعة خفيفة ، على انه ليس واضحا لكثيرين أن الزراعة هى سوق رئيسية للصناعة الثقيلة .

ولكن هذه الحقيقة سيدركها وسيفهمها الكثيرون تدريجيا مع التقدم الفنى للزراعة ، حيث سيؤدى ذلك الى زيادة الطلب على الآلات والاسمدة وآلات الرى والحرث وعلى مشروعات القوى الكهربائية ، ومعدات النقل اللازمة للمزارع وكذلك على الوقود ومواد البناء اللازمة لسكان الريف .

٢ ــ الصناعة :

تقدر استثمارات الصناعة فى سنة ١٩٧٣ بـ ٥ر١٣١ مليون جنيه ، اى بزيادة قدرها ٦ر٩ مليون جنيه من عام ٧١/١٩٧٢

ويلاحظ ان اعلى رقم وصل اليه الاستثمار فى قطاع الصناعة فى السنوات من ٦٠/٦١ الى ٧١/٧٢ ، كان ١ر١٣٢ مليون جنيه ، وكان متوسط الاستثمار سنويا ٩٥ مليون جنيه ومن ثم فان استثمار عام ١٩٧٣ يعتبر استثمار مرضيا فى ضوء الاستثمارات السابقة .

ومع موافقتنا على قدر الاستثمار المخصص للصناعة الا اننا نؤكد اهمية الاستفادة من هذه الاستثمارات الاستفادة الكاملة ، باعطاء كل مشروع الدراسة الاقتصادية الوافية ، وعدم البدء فى اى مشروع قبل هذه الدراسة ، وتركيز الاستثمارات على الصناعات الاكثر ربحا ، والاهتمام بدراسة

الأسواق ورسم سياسة تصديرية مناسبة ، فلا يتكرر ما حدث من تصدير منتجات تباع بأسعار اقل من أسعار السلع التصف مصنوعة .

مع ضرورة الاهتمام باقتصاديات العمل ، والاستفادة من كل الطاقات القائمة.

٣ ـ الكهرباء :

كان نصيب قطاع الكهرباء ٢٤٫٢ مليون جنيه ، عام ٧٢/٧١ فانخفض الى ٢٢٫٦ فى عام ١٩٧٣ ، وهذا مما قد يبطىء قليلا فى تنفيذ مشروع كهربة الريف ، والاستفادة من الطاقة الكهربائية فى الزراعة .

٤ ـ قطاع التشييد : جهاز المقاولات :

خص جهاز المقاولات بشقيه : القطاع العام والقطاع الخاص فى خطة وموازنه ١٩٧٣ ، مبلغ ٣٫٨ مليون جنيه وهذا المبلغ يمثل ٠٫٧٥ ٪ من استثمارات الخطة وهو مبلغ ضئيل . خاصة أن هذا القطاع وقع على عاتقه تنفيذ نصف استثمارات الخطة السابقة ، مما تسبب فى وجود اختناقات فى تنفيذ الخطة متمثلة فى النقاط التالية :

١ ـ عدم قدرة جهاز التشييد على الوفاء بالاهداف المحددة له فى بعض الحالات .

٢ ـ التأخير فى مواعيد التنفيذ .

٣ ـ القصور فى تحقيق المستوى الفنى المطلوب .

وقد ترتب على هذه الاختناقات ارتفاع تكلفة اقامة المصانع والمنشآت العامة . وهذا بدوره ينعكس على تكاليف انتاج هذه المشروعات فيرفعها بدوره ، ويقلل من مركزها التنافسى فى الاسواق العالمية .

ان دعم هذا الجهاز الذى يتبع أغلبه القطاع العام ، لما يساعد على اضعاف دور مقاول الباطن، الذى يتسرب عن طريقة جزء كبير من الدخل الذى كان يجب أن يؤول الى القطاع العام وخاصة اذا تم تنظيمه تنظيما سليما .

ان هذا القطاع لم يحظ باهتمام الخطة والموازنة رغم خطورة دوره فى تنفيذ الخطة فى الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة .

وقد جاء فى وصف الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع انها وضعت لدعم جهاز المقاولات لتستطيع الوفاء بأعباء الانشاءات الملقاة على عاتقه فى خطة ١٩٧٣ وهى تبلغ نحو ٢٩٤٫٧ مليون جنيه فى القطاعات المختلفة بزيادة

قدرها ٦ر١١٪ عن المحقق فى عام ١٩٧٢ . وفى ضوء ما حدث فى المانى فلن تكون هذه المبالغ كافية لدعم هذا الجهاز ، ولابد أن نتوقع اختناقات عند تنفيذ هذه الموازنة بواسطة جهاز المقاولات .

ثانيا ــ القطاعات التىحظيت بزيادة فى استثماراتها فى عام ١٩٧٣

لبحث الزيادة التى طرأت فى هذه القطاعات واسبابها .

١ ــ قطاع النقل والمواصلات :

حدث زيادة فى قطاع النقل ، قدرها ٥ر٣٣ مليون جنيه منها ٩ر٢٧ مليون جنيه لشراء عدد من الطائرات تم الارتباط على شرائها عام ٧٢/٧١ ، لتكمل اسطول النقل الجوى ، لضمان استقراره وانتظامه ولدعم شبكة النقل الجوى ليتسنى زيادة ايراداتها وانتظام خطوطها .

والمبلغ الباقى وهو حوالى ٥ره مليون جنيه لدعم خدمة السكك الحديدية فى خلال بدل المستهلك ، وشراء المعدات اللازمة لشبكة المواصلات السلكية واللاسلكية .

اى أن الزيادة الخاصة بالنقل والمواصلات زيادة مرتبط بها اصلا ، استكمالا لمشروعات قائمة .

٢ ــ خدمات التعليم والشباب :

وهناك زيادة فى هذه النواحى فى عام ١٩٧٣ تبلغ ٥ر١٦ مليون جنيه عن عام ٧٢/٧١

وهذه الزيادة تمثل فى خدمات اضافية فى التعليم والاسكان مثل الارتفاع بنسبة الالزام وقبول أعداد اضافية من التلاميذ والتوسع فى مبانى المدارس والكليات وانشاء خدمات اسكانية للطلاب وتجهيز المعامل المدرسية .

كما توجد خدمات اجتماعية للشباب وغير ذلك من الخدمات .

٣ ــ خدمات الاسكان :

هناك زيادة فى هذه النواحى بمقدار ٨ر١٦ مليون جنيه واغلب الانفاق يتجه الى انشاء مساكن ، فقد روعى أن يتم القطاع العام انشاء ٣٤ر٠٠٠ مسكن بتكلفة ٥ر٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ وذلك بالاضافة الى ما سينشئه القطاع الخاص من مساكن تقدر قيمتها بـ ٢٤ مليون جنيه .

وخلاصة ما تقدم:

١ ـ أن هناك معدلا سيلا للنمو بالنسبة لقطاعات الزراعة والكهرباء والتشييد فى عام ١٩٧٣ ، وان البلاد ستواجه فى عام ١٩٧٣ زيادة فى الطلب على المواد الغذائيـــة ، بسبب زيادة الســكان وزيادة الأجور وزيادة القوة الشرائية تبعا لذلك .

٢ ـ ستكون السرعة فى تنفيذ مشروع كهربه الريف اقل .

٣ ـ ان جهاز المقاولات مطلوب منه تنفيذ عمليات قيمتها ٢٩٤٫٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ .

ولن يكون الجهاز ـ بامكانياته الحالية ، وما رصـــد له من اعتمادات ـ قادرا على تنفيذها فى بحر هذه السنة بأسعار معقولة .

٤ ـ هناك زيادة كبيرة فى الاستثمارات فى قطاعى التعليم والاسكان ، ومعظمها يتعلق بانشاء ابنية . ومع حاجتنا لهـــا جميعا فان الجهاز الذى سيوكل اليه تنفيذها لن يكون قادرا على تنفيذ ذلك اثناء السنة لضعف امكانياته وستتكالب عليه أجهزة الحكومة والقطاع العام لتنفيذ مطلوباتها وسيقوم بتنفيذ ما يستطيع منها بأعلى الأسعار .

ومع تسليمنا بأن حاجتنا الى التعليم والاسكان شديدة فان السؤال الذى يمكن ترديده :

هل ننتج الغذية اقل ، وننتج مساكن وابنية مدارس اكثر ؟ ام لا ؟ ان هناك اراض يتدهور حالها ويقل انتاجها نتيجة لسوء الصرف وهناك مدارس ومبان ومصانع كثيرة مطلوب انشاؤها فى عام ١٩٧٣ ، وليس هناك جهاز مقاولات كاف لانشائها ؟

انه من الضرورى تقرير أولويات الانفاق .

ومن الممكن بعد اعادة النظر فى هذه الأولويات نقل بضعة ملايين من المبالغ المخصصة أصلا لبناء المساكن والمدارس لدعم الانفاق على الزراعة والتشييد والكهرباء .

فبانفاقنا قدرا اكبر على مشروعات الصرف من ناحية ، وعلى شراء كميات وافرة من الاسمدة وعلى تحسين البذور ، نستطيع أن نزيد انتاجنا الزراعى بكمية اكبر فى عام ١٩٧٣ على ان يتم تنفيذ المبانى الخاصة بالاسكان والمدارس التى لن تنفذ فى عام ١٩٧٣ فى العام الذى يليه بعد أن يكون جهاز المقاولات قد دعم ، ومن ثم سيتم تنفيذها هى وغيرها من المشروعات فى فترة قصيرة .

القطاع الخاص

خص القطاع الخاص فى استثمارات موازنة ١٩٧٣ مبلغ ٤٧ر٩ مليون من الجنيهات مفصلة على النحو التالى :

القطاع	مليون جنيه
صناعة وبترول	٥ر٠
زراعة وري وصرف	٤ر٠
جهاز المقاولات	٢ر٠
نقل ومواصلات	٤ر٥
تجارة وتموين واقتصاد	٢ر٠
اسكان	٢٤ر٠
استثمار المال العربى والأجنبى	١٠ر٠
	٤٧ر٩

ونلاحظ أن القطاع الخاص لا يزال له دور هام فى اقتصاديات البلاد . وان المبلغ الذى خصصت له لا تتناسب مع أهميته فى كافة القطاعات .

فاذا أخذنا قطاع الصناعة ، كمثال ، وتابعنا الأرقام المقدمة لنا من وزارة الصناعة التى تبين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام فى مجال التصدير ، وجدنا صادرات هذا القطاع الى بلاد العملات الحرة والاتفاقيات تزداد فى خلال العامين الأخيرين على النحو التالى :

السنة	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	القيمة بالالف جنيه	
	عملات حره	الاتفاقيات	جملة القطاع الخاص	جملة صادرات الصناعة
٧٠ / ١٩٧١	١ر٤٩٣	١٤ر٧٠٢	١٦ر١٩٥	١١٥ر١١٥
٧١ / ١٩٧٢	١ر٩٥٢	١٥ر٧٠٤	١٧ر٦٥٦	١٢٤ر٨٧٥

والملاحظ ان معدل نمو صادرات القطاع العام فى السنتين الأخيرتين كان ٧ر٧ / فى حين أن معدل نمو صادرات القطاع الخاص كان ٩ /

وقد خص القطاع العام من استثمارات جديدة فى موازنة عام ١٩٧٣ ٥ر١٣١ مليون جنيه ، فى حين خص القطاع الخاص ٥ ملايين جنيه أى بما يقل عن ٤ / من استثمارات القطاع العام .

وكذلك فان نصيب القطاع الخاص فى الزراعة ٤ ملايين جنيه ونصيبه فى التجارة والتموين والاقتصاد ٢ مليون جنيه .

وهذه المبالغ كلها لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع ونرى ضرورة تعديلها .

القطـــاع العـــام

جاء فى موازنة ١٩٧٣ أن الفائض الذى ينتظر الحصول عليه من هذا القطاع هو ما يلى :

	مليون جنيه
مؤسسات عامة	٦٢ر٢
هيئات اقتصادية	١٢ر٦
اجمالى الفائض	٧٤ر٨

اى ان اجمالى الفائض الذى ينتظر الحصول عليه يساوى ٧٤ر٨ مليون جنيه غير أن هذا الفائض لن يذهب الى تمويل ودفع التنمية الاقتصادية ، والسبب فى ذلك أن بعض وحدات القطاع العام تحقق خسائر وتتحمل الحكومة هذه الخسائر ، ولا بد أن توفيها اولا من هذا الفائض المحقق .

ولقد قدرت خسائر القطاع العام فى موازنة ١٩٧٣ على النحو التالى :

	مليون جنيه
عجز هيئات اقتصادية	١٣ر٤
عجز مؤسسات عامة	١٨ر٤
عجز مرحل	٣ر٣
اجمالى العجز	٣٥ر١

فيكون صـــافى الفائض الذى حول من القطاع العام الى الحكومة هـــو ٧٤ر٨ ـ ٣٥ر١ = ٣٩ر٧ مليون جنيه .

وهذا الفائض هزيل من قطاع تمت فيـــه استثمارات ضخمة تناهز الى مليون من الجنيهات فى الاثنى عشرة سنة الأخيرة .

ولسنا هنا بصدد الحكم على القطاع العام لأنه قدم لنا فائضا منخفضا ، وليس الربح هو كل معيارنا فى الحكم على القطاع العام ، ولكننا ننظر الى القطاع العام كرائد يقود التنميه ، وهو بدون شك الأساس الأول لعمليه التنميه ، ولكى يتم دفع عملية التنميه لابد من فائض كبير يدفعها الى الامام .

ان معنى ذلك ان العاملين فى القطاع العام مسئولون جميعا عن تطويره وعن تحقيق اكبر قدر من الكفاءة فيه .

اننا مسئولون جميعا عن تطوير صناعاتنا ومنشآتنا بحيث ننتج بأقل تكلفة ممكنه .

اننا جميعا شركاء فى حمل المسئولية والقضاء على التسيب .

ولا يبدو من الأرقام المتاحة أن العمال مسئولون عن ارتفاع التكاليف ونقص الفائض الذى يقدمه القطاع العام نتيجة للزيادات فى أجورهم ، ذلك أن هناك زيادة فى انتاجيتهم تحققت بعد هذه الزيادات ، وعوضتها وتركت فائضا . كما هو واضح من الأرقام التالية :

الأجـر :

	جنيه
المتوسط الشهرى لأجر العامل عام ٧٢/٧١	٢٥ر٤٢٥
المتوسط الشهرى لأجر العامل عام ٧١/٧٠	٢٤ر٣٤١
الزيادة فى المتوسط الشهرى لأجر العامل عام ٧٢/٧١ عنه فى عام ٧١/٧٠ قدرها	١ر٠٨٤
نسبتها	٥ر٤ /

الانتاجيـة :

المتوسط الشهرى لانتاجية العامل فى عام ٧٢/٧١ = ٢١٢ر٩٤٥ جنيها
المتوسط الشهرى لانتاجية العامل فى عام ٧١/٧٠ = ٢٠٩ر٥٥٠ جنيها
الزيادة فى المتوسط الشهرى لانتاجية العامل عام ٧٢/٧١ عن عام ١٩٧١/٧٠ قدرها . . . . . ٤ر٣٩٥ جنيه
ونسبتها . . . . . ١ر٢ /

ان معنى ما تقدم أن الاقتصاد القومى يتحمل عبء المؤسسات والهيئات الخاسرة .

	مليون جنيه
ان خسارته فى هذا المجال تساوى	٣٥ر١
واذا أضفنا الى هذه الخسارة ما تخسره الشركات التابعة للمؤسسات القطاع العام حسب ما جاء فى الموازنة التقديرية لشركات القطاع العام عن عام ١٩٧٢/٧١ لوجدناها تساوى	١٨ر٠
اى أن اجمالى الخسارة	٥٣ر١

ان هذا الأمر يدعونا الى دراسة جدية لهذه المشروعات التى تتسبب فى هذه الخسارة الجسيمة ، ووضع رقابة جادة على كل مشروعات القطاع العام . وهذا ما يدعو هيئات التخطيط والرقابة بالدولة الى القيام بدراسات مستقبلة عن المشروعات الخاسرة فى القطاع العام ، ليشعر كل مسئول أنه مراقب من الشعب .

وهذا مما يفرض علينا أن تكون هناك دراسات اقتصادية جادة قبل انشاء أى مشروع ، حتى اذا ما اطمأننا الى سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية اقدمنا على الانشاء .

تعاملنا مع الخـــارج

قدرت الموازنة المـــالية لعام ١٩٧٣ ، اننا سنحصل على قروض خارجيـــة لتمويل استيرادات خطة عام ١٩٧٣ قدرها ١٢٦ مليون جنيه ، وهذا الرقم يزيد على القروض الخارجية التى حصلنا عليها فى عام ١٩٧٢/٧١ حيث بلغت هذه القروض حوالى ٧٠ مليون جنيه ، وهذا يدعونا الى السؤال عن مدى امكاناتنا فى عام ١٩٧٣ فى الحصول على الســـلع الراسمالية التى نحتاجها ومستلزمات الانتاج من ناحية ، وعلى السلع الاستهلاكية من ناحية اخرى ومدى امكاناتنا المستقبلة لتمويل استيراداتنا . وقدرتنا على ســـداد هذه الالتزامات .

اما لم نتمكن من الحصول على موازنة النقد الأجنبى وهى تعتبر وثيقة متممة للموازنة العامة للدولة فهما معا يعملان على تحقيق الخطة العامة للتنمية لعام ١٩٧٣ وكان واجبا دراسة موازنة النقد الأجنبى لنطمئن الى انه لن يكون هناك اختنـــاقات تعصف بالخطـــة المقترحة للاســـتثمارات ، وتؤثر على المركز الاقتصادى للدولة .

فالنقد الأجنبى يتحكم فى تنفيذ الخطة ، فالكثير من المشروعات يحتاج الى استيراد خامات أو سلع وســـيطة أو آلات حتى يمكن اتمامها ، فما لم تكن موازنة النقد الأجنبى موازنة على مستوى عال من الدقة فمن المؤكد حدوث اختلالات فى الخطة العامة .

ولذا نوصى بضرورة نشر هذه الموازنة حتى يتاح للباحثين الاطلاع عليها .

ولنوضح حالة تعاملنا مع الخارج ، ولناخذ :

اولا ـــ استيراد السلع الاستهلاكية :

يوضح الجدول التالى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية ابتداء من عام ١٩٦٠/٥٩ وتبدو الزيادة واضحة ابتداء من عام ١٩٧٢ ومن المقدر استيراد ما قيمته ١٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ ، ولا شك ان احد الأسباب الأساسية

السنة	قيمة المستورد بملايين الجنيهات	سنة	قيمة المستورد بملايين الجنيهات
٦٠/٥٩	٥٦,٦	٦٨/٦٧	١٢١,١
٦١/٦٠	٤٤,٥	٦٩/٦٨	٦٨,٠
٦٢/٦١	٧٤,١	٧٠/٦٩	٦٤,٤
٦٣/٦٢	٩٦,٢	٧١/٧٠	١٢١,٥
٦٤/٦٣	١٢٥,٦	١٩٧٢	١٣٠,٠
٦٥/٦٤	١١٢,٠		
٦٦/٦٥	١١٤,٦	١٩٧٣	١٤١,٠ (تقديرى)

لزيادة الاستيراد هو زيادة الاستهلاك ، وعلى الأخص فى السلع الغذائية ويبين الجدول السابق الزيادة الكبيرة فى استيراد هذه السلع فى العام الأخير .

١ ــ بيان مقارن عن تطور الاستهلاك من بعض السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة يولية / سبتمبر ١٩٧٢ ، يولية / سبتمبر ١٩٧١

	يولية ــ سبتمبر ١٩٧٢ الكمية بالطن	يولية ــ سبتمبر ١٩٧١ الكمية بالطن
القمح	٦٣٠ر٨٤٥	٥٤٥ر٥٠١
الدقيق الفاخر	١٢٠ر٢٩٧	١٢٣ر٢٢٥
الأرز	٩٢ر٤١٧	٥٥ر٩٤٢
السكر	١٥٣ر٧٦٣	١٣٨ر٥٩١
الشاى	٦ر٥٥٦	٥ر٨٧٢
الزيت	٧٠ر٠١٦	٥٧ر٦٢٧

ثانيا ــ استيراد السلع الوسيطة :

يوضح الجدول التالى اطراد الزيادة فى استيراد السلع الوسيطة فى الأعوام الأخيرة . ومن المنتظر أن يصل هذا الرقم فى عام ٧٣ الى ٣٣٩ر٥ مليون جنيه .

السنة	القيمة بملايين الجنيهات	السنة	القيمة بملايين الجنيهات
٦٠/٥٩	١١١,٤	٦٧/٦٦	١٦٥,١
٦١/٦٠	١١٤,٦	٦٨/٦٧	١٤٥,١
٦٢ ٦١	١١٩,١	٦٩/٦٨	١٣٢,٨
٦٣, ٦٢	١٦٢,٤	٧٠/٦٩	١٩١,٤
٦٤, ٦٣	١٧٣,١	٧١/٧٠	٢٠٤,١
٦٥, ٦٤	١٩٣,٥	١٩٧٢	٣٢١,٠
٦٦/٦٥	٢٢٠,٤	١٩٧٣	٣٣٩,٥(تقديرى)

وتمثل هذه الزيادة فى استيراد هذه السلع الوسيطة زيادة فى قدرة المجتمع على استغلال الطاقات العاطلة من آلات وعمال عاطلين .

وواضح من تقديرات عام ١٩٧٣ أن الخطة راعت فى اعتبارها تشغيل الطاقات العاطلة ومواجهة احتياجات الانشاءات الجديدة .

ثانيا ـ السلع الراسمالية :

يوضح الجدول التالى حركة استيراد السلع الراسمالية

السنة	القيمة بملايين الجنيهات	السنة	القيمة بملايين الجنيهات
١٩٦٠/٥٩	٥٧,٩	١٩٦٧/٦٦	٨٦,٤
١٩٦١/٦٠	٦٥,٦	١٩٦٨/٦٧	٧٩,٣
١٩٦٢/٦١	٧٨,٠	١٩٦٩/٦٨	٦٠,٦
١٩٦٣/٦٢	٩٣,٥	١٩٧٠/٦٩	٦٩,٠
١٩٦٤/٦٣	١٢٠,٠	١٩٧١/٧٠	٨٤,٨
١٩٦٥/٦٤	٩٥,٣	١٩٧٢	٩٧,٠
١٩٦٦/٦٥	١١٣,٥	١٩٧٣	١٥١,٨(تقديرى)

ويلاحظ فى الجدول المتقدم اطراد الزيادة فى استيراد هذه السلع عموما ابتداء من عام ١٩٦٠/٥٩ . وقد حدثت حركة انكماش فى الاستيراد فى هذه السلع من عام ١٩٦٧/٦٦ حتى عام ١٩٦٩/٦٨ ، ثم عاود الاستيراد من هذه السلع زيادته ، والمقدر ان تكون هناك زيادة كبيرة فى الاستيراد فى عام ١٩٧٣ .

الصادرات

الجدول التالى يوضح حصيلة الصادرات من ١٩٦٠/٥٩ الى ١٩٧٣ وتطور هذه الصادرات .

وكما يوضح نفس الجدول رصيد العمليات الجارية فى السنوات المختلفة وهذا يمثل القروض التى حصلنا عليها من الخارج .

ويمثل جدول تقديرات التعامل الخارجى لعام ١٩٧٣ حجم العمليات السلعية وغير السلعية .

ويتضح من هذا الجدول انه من المنتظر أن يتم لنا الاقتراض من الخارج فى حدود ١٥٥ مليون جنيه .

وهو اكبر رقم لمبالغ تم اقتراضها من الخارج منذ بداية حركة التنمية والتخطيط فى عام ١٩٦٠/٥٩ حتى اليوم .

ميزان العمليات الجارية (طبقا لاحصاءات الرقابة على النقد)

البيـــان	٥٩–٥٦٠	٦٠–٥٦١	٦١–٥٦٢	٦٢–٦٣	٦٣–٦٤	٦٤–٦٥	٦٥–٦٦	٦٦–٦٧	٦٧–٦٨	٦٨–٦٩	٦٩–٧٠	٧٠–٧١	١٩٧٢ متوقع	١٩٧٣ تقديرى
حصيلة الصادرات	٢٤٧,٤	٢٢٩,٢	١٩٤,٢	١٩٩,٧	٢٤٣,١	٢٤٤,٨	٢٥١,٠	٢٦٣,٩	٢٥٣,٤	٣٠٧,٣	٣٤٧,٥	٣٢٩,٣	٣٧٦	٣٨٢,٥
حصيلة الواردات	٣٢٩,٩	٢٩٤,٦	٣٣٢,٤	٣٦٧,٠	٤٢٩,٣	٣٩٤,٠	٤٢٣,٢	٤١٤,٤	٣٨٦,٨	٣٨٤,٠	٤٧٢,٤	٤٠٩,٤	٥٤٨	٦٣٢,٣
الميزان التجارى	–٨٢,٥	–٦٥,٤	–١٣٨,٢	–١٦٧,٣	–١٨٦,٢	–١٤٩,٢	–١٧٢,٢	–١٥٠,٥	–١٣٣,٤	–٧٦,٧	–١٢٤,٩	–٧٠,١	–١٧٢	–٢٤٩,٨
التحصلات غير المنظورة	١٢٣,٠	١٢١,٩	١١٨,٠	١٣٠,٧	١٤٣,٢	١٥٤,٣	١٥٩,٤	٢٠٥,٠	١٤٢,١	١٩٢,٤	٢١٣,٨	١٩٢,٧	٢٠١,٣	٢١٦,٣
المدفوعات غير المنظورة	٧٣,٠	٩٦,٣	٧٥,٥	٧٨,٦	٩٧,٦	٩٢,١	١٠٣,٨	١٠٣,٧	٨٠,٠	٩٢,٩	١١٠,٠	١١٣,٨	١٠٤,٠	١٠٩,٠
ميزان الخدمات	+٥٠,٠	+٢٥,٦	+٤٢,٥	+٥٢,١	+٤٥,٦	+٦٢,٢	+٥٥,٦	–١٠١,٣	+٦٢,١	+٩٩,٥	+١٠٣,٨	+٧٨,٩	+٩٧,٣	+١٠٧,٣
رصيد العمليات	–٣٢,٥	–٣٩,٨	–٩٥,٧	–١١٥,٢	–١٤٠,٦	–٨٧,٠	–١١٦,٦	–٤٩,٢	–٧١,٣	–٢٢,٨	–٢١,١	+٨,٨	–٧٤,٧	–١٤٢,٥

* معدلة حسابيا بعلاوة الصرف التى مقررت اعتبارا من مايو سنة ١٩٦٢ .
المصدر : تقارير المتابعة – شعبة التجارة الخارجية – وزارة التخطيط .

تقديرات التعامل مع العالم الخارجى
فى عام ١٩٧٣

مليون جنيه

الميزان التجارى	طبق للأسعار السائدة	فى ضوء الاحتياط لزيادة أسعار بعض السلع فى الأسواق العالمية
	جنيه	جنيه
(أ) الميزان التجارى :		
الصادرات السلعية	٣٨٢,٥	٣٨٧,٥
الزراعة	٢١٠,٥	٢١٥,٥
الصناعة بدون البترول	١٤٢,٠	١٤٢,٠
بترول ومنتجاته	١٧,٠	١٧,٠
حصة الشريك	١٣,٠	١٣,٠
الواردات السلعية	٦٣٢,٣	٦٥١,٨
استهلاكية	١٤١,٠	١٥٠,٠
بترول ومنتجاته وطوارئ	٧٨,٠	٧٨,٠
وسيطة أخرى	٢٦١,٥	٢٧٢,٠
استثمارية	١٥١,٨	١٥١,٨
رصيد الميزان التجارى	٢٤٩,٨—	٢٦٤,٣—
(ب) العمليات غير المنظورة :		
منحصلات	٩٨,٠	٩٨,٠
خدمات	٦٩,٠	٦٩,٠
تحويلات	٢٩,٠	٢٩,٠
المدفوعات	١٠٩,٠	١٠٩,٠
خدمات	٧٠,٠	٧٠,٠
تحويلات	٣٩,٠	٣٩,٠
رصيد العمليات غير المنظورة	١١,٠—	١١,٠—
جـ — حصة الشريك فى البترول	١٣,٠—	١٣,٠—
د — الدعم العربى	—	—
وإعانات أخرى	١٣٢,٧	١٣٢,٧
إجمالى العجز الجارى	١٤١,١	١٥٥,٦

الخلاصة :

خلاصة ما تقدم وارتباطه بخطة وموازنة عام ١٩٧٣ :

١ ــ كانت نتيجة زيادة العجز الجارى فى موازنة الجهاز الادارى والهيئات السياحية لسنة ١٩٧٣ ، انه من المنتظر أن تنخفض الزيادة فى المدخرات المحليه نتيجة لزيادة الدخل وأن يصل رقم هذه المدخرات الى ١٦ مليون جنيه بدلا من نحو ٤٠ مليون جنيه .

٢ ــ انه كنتيجة للانخفاض فى نسبة المدخرات المتحققة من الزيادة فى الدخل سيزداد اعتمادنا فى تمويل استثماراتنا على العالم الخارجى ، ويلاحظ هذا فيما سيتم فى عام ١٩٧٣ حسب ما جاء فى الموازنة .

فقد زادت موازنة الاستثمار فى عام ١٩٧٣ عن عام ١٩٧٢/٧١ بمقدار ٩١ مليون من الجنيهات وسيزداد اقتراضنا من الخارج بمقدار ٧٥ مليونا من الجنيهات .

٣ ــ ان أرقام التجارة مع العالم الخارجى تظهر أن مديونيتنا للعالم الخارجى أكبر مديونية حدثت منذ بدء التخطيط فى مصر عام ٦٠/٥٩ .

٤ ــ اننا فى حاجة الى تخطيط سليم للتجارة الخارجية نقلل بواسطته من تزايد اعتمادنا على القروض الأجنبية .

وهذا التخطيط لابد أن يعمل على زيادة التصدير ، من ناحية بدراسة الأسواق ، ومد المنتجين بمثل هذه الدراسة ، ومن ناحية أخرى يجب أن يعتمد المنتجون على جودة السلعة وتخفيض تكاليف الانتاج ، وعدم الاعتماد على الاعانات الظاهرة والمستترة .

فاذا كانت الموازنات لا يظهر فيها أرقام لاعانات التصدير ، فليس معنى ذلك انها اختفت ، انها تظهر فى صور البيع بأسعار منخفضة فى الدول الأجنبية وفى صورة أسعار عالية لنفس السلعة فى السوق المحلية ، وهكذا يتحمل المستهلك المصرى خسائر التصدير والبيع فى الأسواق الأجنبية .

ان مثل هذا النظام فى تسعير السلع بأسعار مختلفة فى السوق المحلى والأجنبى فضلا عن انه يمثل اعانة مستترة للوحدات الانتاجية ، فهو عبء على المستهلك المصرى ، وتحقق المشروعات الصناعية بواسطته أرباحا وهمية .

ان هذه الطريقة فى البيع تعمل على تخفيض قيمة العملة المصرية فى الأسواق الأجنبية .

ومما يلاحظ فى هذا الصدد ان بعض السلع النصف مصنعة تباع باسعار اعلى من السلع الكاملة الصنع .

وهذا مما يدل على عدم الدراسة الجدية للاسواق الاجنبية من ناحيه ، او الرغبه فى الحصول على العمله الاجنبيه بأى ثمن .

واذا اضفنا اليه ما حدث من تخفيض واضح للعمله المصريه فى ديسمبر سنه ١٩٧١ حينما استبقت وزارة الاقتصاد سعر الدولار بالعملة المصريه ثابتا ورفعت اسعار العملات الأجنبيه بالنسبه للعملة المصرية ، كان معنى ذلك انخفاض حصيلة الصادرات المصرية وارتفاع قيمة الواردات التى نحصل عليها من الخارج خاصة من بلاد العملات الحرة .

هـذا مما يجعل معدلات المبادل فى غير صـالح مصر ، ويزيد من حجم العروض التى نضطر لاقتراضها .

ولذا فاننا نوصى بضرورة تخطيط التجارة الخارجيه ، وأن يكون لهذه الخطة اهداف محددة منها :

١ ـ تشجيع الصناعات التصديرية وضرورة ربط الخطة بمواقع الانتاج، بما يكفل انتاج السلع المناسبه لأذواق الأسواق المختلفه ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه الوحدة الانتاجيه بتخفيض تكاليفها ، لتكون اسعارها منافسة فى الأسواق الخارجيه .

٢ ـ يجب الاهتمام بانشاء الصـناعات التى تنتج السلع الوسـيطة والاستثمارية حتى يمكن تخفيض كميات السلع المستوردة من هذه الأنواع حتى يقل اعتمادنا على العالم الخارجى .

٣ ـ الاقتصار على استيراد السلع الأساسية والحد من استيراد السلع الكمالية .

٤ ـ تنظيم مواقيت استيراد السلع المختلفة حتى لا تحدث اختناقات فى مواقع الانتاج .

٥ ـ العمل على زيادة كفاءة اسطول النقل البحرى وزيادة الاستثمار فى هذا الاسطول توفيرا لنفقات النقل البحرى التى بلغت رقما كبيرا .

التمويل المصرفى

لجأت الحكومة فى سبيل استكمال ايراداتها اللازمة لتغطية مصروفاتها الى الاصدار النقدى لتمول به ميزانيتها ، وهذه الطريقة كانت مرفوضة كلية فى وقت ما من الاقتصاديين ، ولكن الأفكار الاقتصادية تطورت بحيث أصبحت

تسمح بهذا التمويل طالما وجدت طاقات انتاجية معطلة وان هذا التمويل سيسمح باستغلال هذه الطاقات وزيادة الانتاج ، ولن يحدث عن هذا التمويل اى ضرر للاقتصاد القومى فى هذه الظروف .

أما فيما خلا ذلك فان مثل هذا النوع من التمويل يؤدى الى حدوث التضخم وارتفاع الأسعار .

وفى مجتمع مخطط ، ليس هناك مكان للتمويل بالعجز لأن الخطة تستغل كل امكانيات المجتمع وأى تمويل بالعجز لابد أن ينعكس اثره فى ارتفاع الأسعار .

وقد اخذت جمهورية مصر العربية بنظام التخطيط ابتداء من عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ .

ويصاحب وضع الخطة تقدير الموارد المتاحة ، التى يمكن للخزانة استخدامها ، والتى لا يجب أن تتعداها حفظا على الاستقرار الاقتصادى .

وقد جاء فى التقرير السنوى عن السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ أن حساب ختامى الموازنة العامة فى بعض السنوات السابقة قد أسفر عن عجز قيمته ٤٤١ر٤ مليون جنية وعجز فى الميزانية الانتاجية قدره ١٤١ مليونا من الجنيهات وتم تمويل ما قيمته ٩٥ مليونا من الجنيهات من العجز الجارى بالاضافة الى عجز الميزانية الانتاجية أخذا من الأموال الموجودة تحت يد الحكومة ولم تتخذ وزارة الخزانة اى اجراء لتسويته ، كما تم تسوية باقى العجز الجارى من حصيلة القروض التى عقدتها الدولة(١) .

ومثل هذا التمويل بالعجز بالصورة التى تم بها فى السنوات الماضية — فى ظل مجتمع مخطط يستغل كل مدخراته — أدى الى زيادة الاصدار النقدى ، وزيادة قروض الحكومة وتبعا لذلك زيادة فى الأسعار فقد زاد مقدار وسائل الدفع من ٣٩٧ر٢ مليون جنيه فى يونيو سنة ١٩٥٩/٦٠ الى ٧٦١ر٥ مليون جنيه فى يونيو عام ٧٠/٦٩ والى ٨٦٦ر٦ مليون جنيه فى يونيو عام ١٩٧٢ كما زاد مقدار اذون الخزانة من ١٦٤ مليون جنيه فى يونيو عام ٦٠/٥٩ الى ٣٧٥ مليون جنيه فى يونيو عام ٧٠/٦٩ والى ٤٥٩ر٢ مليون جنيه فى يونيو عام ١٩٧٢ .

وقد ارتفع الرقم القياسى لأسعار الجملة من ١٠٠ فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٤١ر٣ فى عام ٧١/٧٠ كما ارتفع الرقم القياسى لأسعار التجزئة من ١٠٠ فى عام ١٩٥٩/٦٠ الى ١٤٦ر١ فى عام ٧١/٧٠ .

---

(١) الجهاز المركزى للمحاسبات — التقرير السنوى عن السنة المالية ١٩٧٠/٦٩ الجزء الاول — الرقابة المالية على الجهاز الادارى للدولة — ديسمبر ١٩٧١ ص٠ع مقدمة .

وقد كانت أكبر زيادة فى الرقم القياسى للاسعار فى اسعار المواد الغذائية . فقد زاد هذا الرقم من ١٠٠ فى عام ١٩٦٧/٦٦ الى ١٢٦ر٢ فى ابريل ١٩٧٢ وكانت زيادة السلع المختلفة بنسب مختلفة ، فباعتبار الرقم ١٠٠ فى عام ١٩٦٧/٦٦ وصل الرقم الى ٩٩ر٨ فى حالة الحبوب والنشويات والى ١٤٠ر٢ فى البقول والى ١٤٢ر٣ فى اللحوم والاسماك والبيض والى ١١٩ر٦ فى مجموعة الألبان ومنتجاتها والى ١٣٣ر٨ فى مجموعة الفواكه(١) .

وهذه الزيادات فى الاسعار قد تكون نتيجة لعوامل مختلفة . ولكن احد العوامل الهامة والمؤثرة فيها هو تمويل الحكومة لمصروفاتها عن طريق زيادة الائتمان المصرفى ، وخاصة اذا كانت نسبة الزيادة فى الائتمان المصرفى أكبر من نسبة زيادة الانتاج .

وقد كانت نسبة الزيادة فى الاصدار ما بين آخر يونيو سنة ١٩٧١ وآخر يونيو سنة ١٩٧٢ ٩ر٧ ٪ كما كانت نسبة الزيادة فى وسائل الدفع فى نفس الفترة ١١ر٨ ٪ تقريبا ، بينما كانت نسبة زيادة الناتج الحقيقى فى نفس الفترة ٤ ٪ (٢) .

موازنة عام ١٩٧٣ :

باطلاعنا على موازنة صندوق الاستثمار نجد انها لا تعطى صورة واضحة محددة عن الموارد التى تمول منها استخدامات الموازنة ، اذ أن البنود الموجودة فى موازنة صندوق الاستثمار لعام ١٩٧٣ هى بنود اجمالية وغير صريحة ، مما يجعل من العسير على القارىء المتخصص ادراك الصورة التفصيلية للموارد المتاحة .

ان موازنة صندوق الاستثمار بصورتها الحسابية الحالية تخفى الحقيقة عن الباحث ، فلا يستطيع أن يتبين من الأرقام الموجودة لديه ما اذا كانت الدولة قد تمكنت من تمويل عجز الموازنات الجارية البالغ قدره ٣١٩ مليون جنيه ، وكذا تمويل الاستخدامات الاستثمارية وغيرها من مدخرات حقيقية أو عن طريق الائتمان المصرفى وسواء كان التمويل من موارد حقيقية او عن طريق الائتمان المصرفى ، فان الموازنة ينبغى أن تشير الى معدل الزيادة فى النقود المصدرة حتى يطمئن المواطنون الى أن معدل الاصدار يتمشى مع التوسع النقدى اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانه ليست هناك مغالاة فى الاصدار .

وكل البيانات السالفة هامة ومفيدة ولا ينبغى أن يكون فيها سرية ، لأن الباحث الاقتصادى لا يستطيع بوسائله أن ينقب عما يريد ويستطيع أن يكون

---

(١) النشرة الشهرية للارقام القياسية للمستهلكين ـ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، ابريل ١٩٧٢ .

(٢) يمثل الفرق بين الرقم المتحقق فى آخر يونيو ١٩٧٠ والمقدر تحقيقه فى آخر يونيو سنة ١٩٧١ .

استنتاجاته بخصوص ما لم يتوفر له ؛ فبدلا من ان يضل طريقه ويصل الى نتيجة غير سليمة عن الاقتصاد المصرى ، يجب ان توضح الموازنة ، بتفصيل كامل ، الموارد المتاحة .

ولذا نوصى باظهار موازنة الخزانة العامة وهى الموازنة التى ستحل محل موازنة صندوق الاستثمار فى مشروع قانون الموازنة الذى سيجرى عرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية ، فى صورة اكثر ايضاحا وتفصيلا اذ ان فى مصلحة البلاد وضوح الرؤية عن الموارد الحقيقية التى تمول استخدامات الموازنات ، ومن ثم يأخذ المواطن صورة حقيقة عن سلامة الاقتصاد المصرى .

هذا فضلا عن ان وزارة الخزانة لا تتردد فى اعطاء البيانات السابق الاشارة اليها الى ممثلى الهيئات الدولية ؛ مثل صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى للانشاء والتعمير .. الخ ..

وانه لمما يبعث على الارتياح ما صرح به كل من السيدين وزيرى التخطيط والخزانة من ان هناك مدخرات حقيقية تكفى لتمويل موازنة عام ١٩٧٣ .

وثمه ملاحظة هامة بخصوص هذه الموارد تتلخص فى ان الموازنة لم تستخدم سوى ٥٥ر٧ مليون جنيه فى التمويل الذاتى فى حين ان الموازنة التقديرية لشركات القطاع العام لعام ٧٢/٧١ يظهر بها نحو ١٤٠ مليون جنيه فى بند الاحتياطيات والمخصصات .

وفى تقديرات سنة ١٩٧٣ ان هذا الرقم سيصل الى حوالى ١٦٧ مليون جنيه ، ومعنى ذلك انه سيكون تحت يد هذه الشركات نحو مائة مليون جنيه لم تستخدمها الموازنة ، وهى تمثل سيولة كبيرة فى ايدى هذه الشركات .

ولنا ان نتساءل عن مدى احقية هذه الشركات فى هذه السيولة الكبيرة ؟ ولماذا لا تستخدم كمورد من موارد الميزانية ؟

ونرى بحث هذا الموضوع واستخدام هذه المدخرات لتكون مدخراتنا معبأة بالكامل .

ويهمنا فى الظروف التى تمر بها البلاد المحافظة على استقرار الأسعار خاصة حيث يزداد الطلب نتيجة للتوسع فى العمليات الحربية ونتيجة للزيادة الكبيرة فى أجور العمال والموظفين فى موازنة عام ١٩٧٣ .

واذا كان ثمة ضرورة قد تضطرنا فى هذه الظروف الى التمويل المصرفى ؛ فيجب ان يكون فى تلك الحدود التى لا يترتب عليها حدوث ارتفاع فى الأسعار .

التخطيط المركزى :

بدأت مصر فى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل ابتداء من عام ١٩٥٩ ، واصبحنا جميعا نؤمن باهمية التخطيط وفوائده .

وقد قامت وزارة التخطيط بجهد بناء فى ارساء عمليات التخطيط فى مصر ، ولعل من ابرز ما قامت به هذه الوزارة هو اقناع القيادة السياسية فى عام ١٩٦٨ بالاقدام على حركة التوسع فى الاستثمار بناء على تقديرات الوزارة الدقيقة لحجم المدخرات ، الأمر الذى تحقق به الصمود الاقتصادى .

ولكن رغم وجود هذه الخبرات التخطيطية فان التخطيط لم يستكمل بعد أجهزته الضرورية التى نتمكن عن طريقها من الاشراف على النشاط الاقتصادى ذلك ان مهمة وزارة التخطيط هى وضع ما يسمى « بالخطة العينية » التى تبنى على حصر الموارد الحقيقية واستخدامات هذه الموارد ، وعلاقاتنا مع العالم الخارجى ، والعمالة .

ولقد قامت وزارة الخزانة فى الآونة الاخيرة بجهد واضح فى انشاء اسس التخطيط المالى الا ان هذا الجهد يجب ان يستكمل بجهد آخر خارج نطاقها ويدخل فى اختصاص وزارات اخرى لكى تظهر خطة مالية قومية تنظم التدفقات النقدية بل وتسيطر عليها ، فالموازنة العامة للدولة لا تكفى لتحقيق ذلك .

ولذا فاننا نوصى بضرورة وجود تخطيط مالى على المستوى القومى وهذه مهمة من مهمات البنك المركزى ووزارة الخزانة .

فالبنك المركزى هو الذى يهيمن على النظام المصرفى بأكمله وبتعاونه مع وزارة الخزانة يستطيع ان يضع خطة مالية تنظم الاتفاق النقدى الكلى .

ومن الضرورى ايضا لكى يستكمل التخطيط جوانبه المختلفة وضع خطة للاستهلاك القومى ، وهذه مهمة وزارة التموين ، وهو عمل اصيل من اعمالها .

واذا تم وضع خطة للاستهلاك وخطة مالية فى نفس الوقت أمكن لنا السيطرة على الأسعار ، ذلك انه فى امكان وزارة التموين بالاتفاق مع وزارة الخزانة والبنك المركزى الاتفاق على قدر الاتفاق المتاح ، الذى يناسب مع ما سيتيسر وجوده من سلع وخدمات .

والتخطيط المركزى ـ يشمل وجود الثلاث خطط المشار اليها : الخطة العينية ـ الخطة المالية ـ خطة الاستهلاك .

ونحن ما زلنا بدون تخطيط فى المجالين الاخرين ونرى ضرورة الاستعانة بالمصارف كاجهزة للرقابة على تنفيذ الخطة .

تتولى تقديم تقارير دورية توضح الانفاق على المشروعات الواردة فى الخطه والمركز المالى للمشروعات القائمه التى تتعامل معها .

كما يمكن للمصارف وهى على اتصال وثيق بالسوق التجارية أن تقدم رأيها فى احتمالات النجاح أو الفشل التى قد تتعرض لها بعض المشروعات وعن رأيها فى مقدرة بعضها على الاستمرار أو عدمه .

كما انه من الضرورى التفكير جديا فى تطوير التخطيط بحيث يأخذ فى اعتباره الاهتمام بالتخطيط الاقليمى والمحلى ، وتكوين الأجهزة الاقليمية والمحليه القادرة على دعم الحكم المحلى من طريق اقتراح الخطط الاقليمية الواقعيه التى تتسق مع الاطار العام لخطه الدولة من جهة والتى ستجيب للأولويات الاقليمية والمحلية الحقيقية .

كما انه يجب أن نكون على استعداد للاستجابة فى مجال التخطيط لمتطلبات الوحدة الاندماجية المقدر لن تبدأ قبل نهاية عام ١٩٧٢ .